

Distr.: General
13 June 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق) موجهة من حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، موقعة من رئيس تيمور - ليشتي ورئيس برلمانها الوطني ورئيسة وزرائها. وطلب القادة التيموريون، في هذه الرسالة، أن أقترح على مجلس الأمن ”أن يقوم على الفور بإنشاء قوة شرطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لصون القانون والنظام في ديلي وأجزاء أخرى من البلد حسبما تقتضي الأوضاع، وإعادة الثقة لأوساط الشعب، إلى أن تخضع الشرطة التيمورية لإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة كي تتمكن من العمل كوكالة مستقلة ومهنية لإنفاذ القانون“. وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوشيكة سنة ٢٠٠٧، توصي الرسالة بضرورة أن تبقى قوة شرطة الأمم المتحدة المقترحة في تيمور - ليشتي لفترة سنة واحدة على الأقل، وأن تضطلع بالمهام المحددة طيه.

وفيما يتعلق بطبيعة وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل خلفاً مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، أعربت الرسالة عن وجهة نظر مفادها أنه ”لا غنى عن وجود بعثة قوية من شرطة الأمم المتحدة ومن الأفراد العسكريين والمدنيين من أجل مساعدة الشعب التيموري على توطيد دعائم السلام والحرية اللذين نالهما بشق الأنفس“.

وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

130606 130606 06-38539 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس تيمور - ليشتي ورئيس برلمانها ورئيسة وزرائها

باسم شعب تيمور - ليشتي ومؤسسات الدولة التي نمثلها، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن تقديرنا لكم ولأعضاء مجلس الأمن على تأييد طلب القادة التيموريين الوارد في رسالتنا المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتي نطلب فيها إرسال قوات أمن متعددة الجنسيات إلى تيمور - ليشتي لإعادة توطيد السلام والاستقرار في البلد. وقد نجحت قوات أمن من أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا منذ ذلك الحين في تهدئة الوضع في ديلي والمناطق المحيطة بها. كما تساهم البرتغال في استتباب الوضع الأمني من خلال نشر قوة خاصة من نخبة شرطتها، الحرس الجمهوري الوطني.

- قوة شرطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي

لم تكن الشرطة الوطنية لتيمور - لشتي قادرة على الوفاء بمسؤولياتها العملياتية بوصفها وكالة لإنفاذ القانون، وتفككت بصورة فعلية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ونود أن نطلب إليكم أن تتفضلوا باقتراح أن ينشئ مجلس الأمن على الفور قوة شرطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، لصون القانون والنظام في ديلي وأجزاء أخرى من البلد حسبما تقتضي الأوضاع، وإعادة الثقة لأوساط الشعب، إلى أن تخضع الشرطة التيمورية لإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة كي تتمكن من العمل كوكالة مستقلة ومهنية لإنفاذ القانون. وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوشيكة سنة ٢٠٠٧، ينبغي أن تبقى قوة شرطة الأمم المتحدة المقترحة في تيمور - ليشتي لفترة سنة واحدة على الأقل، وأن يكون قوامها حوالي ٨٧٠ فردا في خمس وحدات، لتضطلع بالمهام التالية:

- قوة متخصصة للاستجابة السريعة من خلال وحدات شرطة مشكلة لصون السلام والنظام في ديلي وغيرها من المناطق الأساسية حسب الحاجة؛
- أعمال الشرطة العامة وفي المجتمعات المحلية في ديلي مع وجود محدود في المقاطعات (١٥٠-٢٥٠ فردا : سيكون العدد الأولي المطلوب لأفراد الشرطة هو ١٥٠، وسيرتفع إلى ٢٥٠ خلال الستة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٧ عندما تنطلق أنشطة الحملة الانتخابية)؛

- فريق استشاري مختص بالمؤسسات وبناء القدرات من أجل إعادة تنظيم الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، بما في ذلك فحص سجلات أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والتخطيط لأعمال الشرطة ووضع مشاريع التشريعات وما إلى ذلك؛
- التحقيق في الحوادث الخطيرة إلى جانب تقديم الدعم في مجال الطب الشرعي للمقاطعات؛
- ستتم الإدارة ومهام الدعم في مقر قوة شرطة الأمم المتحدة/الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ديلي.

وفيما يتعلق بالولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، نرى أن التمديد لشهر آخر حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أمر ضروري. وإننا لعلى استعداد للإسهام في النقاش المتعلق بطبيعة إنشاء وجود قوي للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والحاجة إليه، ليحل محل مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بعد انقضاء فترة التمديد لشهر واحد.

وقد نجحت الاستجابة السريعة لقوات الدفاع الأسترالية والماليزية والنيوزيلندية في تهدئة العنف، وقد ثبتت استقرار الوضع حاليا.

وما إن تنتهي مرحلة الطوارئ، سيكون من اللازم استعراض ترتيبات القوات الحالية. وفيما يتعلق بالحجم والتشكيل والولاية وقواعد الاشتباك والقيادة، فإننا على استعداد لقبول نصائح الخبراء من مكتب الأمين العام ومن القوات المنتشرة ومن غيرهم من الأصدقاء. وفي كل الحالات، نعتقد أنه لا غنى عن وجود بعثة قوية من شرطة الأمم المتحدة ومن الأفراد العسكريين والمدنيين من أجل مساعدة الشعب التيموري على توطيد دعائم السلام والحرية اللذين نالهما بشق الأنفس.

(توقيع) كاي رالا زانانا **غوسماو**
رئيس الجمهورية

(توقيع) فرانشيسكو غيتيرز **"لو – أولو"**
رئيس البرلمان الوطني

(توقيع) ماري بيم أمودي **الكاتيري**
رئيسة الوزراء